





۵۷

۵۸

کتابخانه دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد  
 شماره ۲۲۵۰۲ تاریخ ۸/۱۱/۵۴

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳

۱۸۴۳











على خروج مذهب من تحت دليل المنع وعدم اقتضاؤه دليل المنع عن التقليد انما راجع تحت شئ من العلويات فيكون الاول حاكما على  
 الثاني بملاحظة تقييده بادل على لزوم التقليد في العالم او الفرض كونه مندرجا تحت الجاهل من قبيل تقديم الخاص  
 على العام فيكون الحكم بوجوب التقليد بملاحظة ذلك لا يوجب التعليم والحاصل ان بعد دلالة الاطلاقاتين على ما ذكرنا  
 يكون مقتضى ما دل على وجوب الرجوع الجاهل الى العالم لزوم التقليد فلا يبقى تردد بين الاطلاقاتين لعدم التردد  
 في البين ليرجع الى التجري فان قلت انه قد قام الاجماع على حجية ظن من ليس شأنه التقليد فاذا دل الثاني على عدم  
 التقليد في شأن التجري ناخذ بمقتضى الاجماع من وجوب رجوعه الى الظن لكونه حجة في شأن غير المقلد والحاصل انه  
 كما ان مقتضى اطلاق الاول انما راجع الى الجاهل فيجب عليه التقليد فكذلك مقتضى ما دل على حجية الظن في شأن غير  
 المقلد هو وجوب اخذ بالظن قلت انما انما لم يكن اطلاق الاول قاضيا بنفسه على اندراج الجاهل  
 مع اقتضائه الثاني بنفسه اندراجا في المذهب فيلزم حيث ان اطلاق الاول قاض بعدم اندراج المذهب  
 فيلزم انما راجع في المقلد للاجماع على لزوم التقليد في المذهب وقضية اطلاق الثاني عدم جواز التقليد  
 فيرجع الى الظن للاجماع على حجية الظن بالنسبة الى غير المقلد فلا وجه لتكميل الاول احدا للاطلاقاتين على  
 الاخر من غير دليل وامام بعد ملاحظة اندراج الجاهل باقتضاء نفس الاطلاق الاول وعدم دلالة  
 الثاني على اندراج العالم بكونه قضية ما عدم جواز اخذ التجري بالظن ولا التقليد وجه فلا يرد في  
 لزوم ترك اطلاق الثاني للدليل الى ان الحكم بوجوب تقليد الجاهل ورجوعه الى العالم كما لا يخفى فليست  
 جيدا الثالث ان قضية الادلة القاطعة التي هي ان اطمعنا لا يبره ولا اعتماد بالظن بما هو ظن  
 من حيث هو وما يصح الاعتماد به منه ما قام الدليل القطعي او ما ينتمي الى القطع على حجية دليله  
 بقر دليل قطعي على حجية ظن التجري كما رقت من ملاحظة ادلتهم فلا يصح له الاعتماد على ظنه فيكون جازما  
 بتكليفه وظنه كالعدم ومع اندراج الجاهل يتبين عليه الرجوع الى المذهب في استقلاله  
 مسأله وبكاليفه ما دل على وجوب رجوع الجاهل الى المذهب فيتركب من قياس بالشكل الاول  
 وهو ان التجري جاهل بكاليفه الشرعية وكل جاهل بكاليفه الشرعية يجب عليه الرجوع الى العالم  
 اما الصغرى فلما ذكرنا واما الكبرى فللاوليه المقررة في حقه ولان عليه بان ما دل على وجوب  
 التقليد غير شامل لمثل المقام اما الاجماع فواضح تشويع الخلاف فيه بل الحكمي عن الاكثر حجة ظن  
 التجري واما غيره فلكونه ظاهرا لا يقيد في الظن ان سلمنا مشيئة للمقام لا يخفى ان مبني الثالث  
 انما هو من جهة البناء على حجية واما البناء على عدم حجية فلا يخافه وجوب تقليد الثالث

لا يخفى

حجة ظن

الاستصحاب فانه قبل بلوغه الى تلك المرتبة كان مكلفا بالتقليد فيجب عليه حتى يثبت خلافه ببلوغه الى مرتبة الاستصحاب  
 الظاهر ما في عدم جواز الرجوع الى التجري فيقبل بلوغه الى الحد التكليف فلا يتم به الدخول في عدم القول بالفصل  
 لا يخفى على من عاين مقتضى كل في جواز ترك التجري فلا يستعمل في المقام لان من استأنده به في المقام لا يمكن الا بعد  
 اثبات كونه حجة في شأنه ومعه يتم المدعى كما لا يخفى مع انه مقتضى ما اذا بلغ درجة الاطلاقاتين صار مقتضى ما يقتضي  
 العمل بظنه الى ان يطلع على ما هو عليه من قبله من مقتضاه الرجوع عن الصواب انظر الى ان كان منكم  
 ودرى حد يتناول نظري حلالا ولا يوافق احكاما فامض به حكما فانه قد جعلته عليكم حاكما الخ  
 وهذا الاستدلال ان مع المصنف حقيقة في العموم فان الحكمي يمكن العمل على استقراء الحقائق فلا مل من  
 العرفي بان يعرف جملة واقعه منها بحيث يعد العارف بها عارفا بالاحكام ويمكن ان يورد عليه  
 بكون الاضافه جنسية بقرينة ما تقدم من الفرق المضاف للظاهر في الجنسية فيجب بديهيا وبنسبة الى  
 في حجة التقديم مع انه لو سلم العموم يكون ان في انما انما ذلك اعتبار الاطلاق في خصوص من القضا  
 لا في القضا او حجية ظنه بالنسبة الى نفسه كالمذهب الدعوى ويصح دعوى الملازمة به بين تلك الامور ولو سلم  
 ذلك فليس في الرواية دلالة على عدم اعتبار الظن بالاعتقاد بل على عدم اعتبار العلم ببعض  
 الا ان يثبت بالدليل ما لا يخفى على حجة الظن بطريق اول وان عمل على الامم من الظن فغاية ما يدل عليه هو  
 حجة ظن المظهر لا يخفى الغير بل هو كونه حجة فيها الخامس القول بحجة ظن التجري مستلزم  
 للعدم وقد مره بوجوه احدها الحكمي من فاضل الجواهر ان مقتضى اجتهاد التجري في المسائل يتوقف  
 على صحة اجتهاده في مسألة جواز التجري ومسألة جواز التجري يتوقف على صحة اجتهاده في المسائل  
 لانها في حقيقتها والقول بوجوبه في تلك المسألة المستقلة التي هي المذهب المطلق موجب لاجتهاد  
 الفرض اذا المراد بالحقبة بالحقبة وبالذات وفي هذا الحاق له بالقلد بالذات وبالحقبة  
 بالعرض وقد اورد عليه منع توقف صحة اجتهاده في الفروع على صحة اجتهاده في المسائل التجري لانه وان كان  
 جواز التجري في الفروع موقفا على صحة الاجتهاد في مسألة التجري الا ان صحة الاجتهاد فيها لم يكن  
 موقفا على صحة الاجتهاد في الفروع بل انما يتوقف على صحة دليله في الواقع والاستدلال بهذه  
 الدليل ولا اجتهاد الحاصل بهذا الاستدلال لم يكن اجتهادا في الفروع بل اجتهادا في الاصول  
 الذي حكم عن اليقظة عدم الخلاف في جواز التجري فيها ولعل وجهه ان هذا الاستدلال في ما هو  
 العقل واستقلال العقل في ادراك كل مسألة من دون احتياج ملاحظة مسألة اخرى















وله لاجل ذلك ...

اللفظ ...

والله ...

سواء كان ...



[illegible][illegible]



من راجعاً وادعى ...

من راجعاً وادعى ...



حیث من صحت وقف الحرفان نیت اوست ...

نکته

نکته و بدو ...























[illegible]

وہاں سے آکر آج کل کے زمانے میں







[illegible]















مجلس علمیه

و با هم از راه دانه های  
در این راه که از راه  
در این راه که از راه

[illegible]







مع ما ذكره من قبل

ان يكون سائر الجمع عيوب حتى يخرج على السليم ما دل ذلك من غير انه عيبه ونفسه ما دل ذلك ويجب عليهم تركه والاحتياط  
 بعمله في الناس يكون فيه القواعد للصلوات الخس اذا وطب عليهم وحفظوا ايتهم بمحض جماعة من المسلمين  
 وان لا يخلت عن جماعة في صلواتهم الا من علة واذا كان كذلك لا يرا الصلوة عند بعض الصلوات الخس فانما مثل  
 عنده في قبيلة وعلة قالوا ما نرى منه الا غير او انبأ على الصلوة مناهة او تاتى في صلوة فان ذلك يجب  
 وعلة بين المسلمين في ذلك ان الصلوة ستر وكفارة للذنوب وليس يمكن التماسه على الرجل بانه يصلي اذا لم يحضر  
 صلوة ويتقاه جماعة المسلمين وانما جعل الجماعة والاجتماع الى الصلوة لكي يعرف من يصلي من لا يصلي ومن يحفظ  
 الصلوة من يضيء ولا ذلك لم يكن لاحد ان يشهد على اخر بصلوة لان من لا يصلي للصلوة بين المسلمين فان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يحرق قوما في منازلهم لئلا يتركهم الخصم الجماعة للمسلمين وقد كان منهم من يصلي في بيته فلم يقبل  
 ذلك وكيف يقبل شهادة من يدعيه بين المسلمين من غير ان يكون من الله عز وجل ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في ذلك في جوف بيته بالدار وقد كان لا يقبل الصلوة لمن لا يصلي في المسجد مع المسلمين الا من علة منه الذي  
 خير السكرة من ابا من امر الزمير قال كان رسول الله اذا قام الرجل في حق قال للذي لا يفتي في  
 اقام بيته ير ضاعا ويرا فيها انفسا لم على الذي عليه وان لم يكن له بيته خلف الذي عليه باسمه بالهداية قبله  
 الذي اعداه ولا شيء فيه من اذاجا بشهود الذين هم غير ولا يشهدوا بالشهود باين قبالة فيصفا اين سوف كما  
 اين منه لا يفتي في ثم يقيم الخصوم والشهود بين يديه ثم يامر فيكتب اسماي الذي والذين وعاد وشهد  
 ويصفها شهودا ثم يدفع ذلك الى رجل من اسرته الخياض ثم ياتى بذلك الى رجل اخر من خيار اصحابه ثم يقول  
 ليذهب كل واحد منكم من حيث لا تشع الرجل الا انتم الى قبائلهم واسرهم واما الذي لا يشهد الذي بين الناس  
 عنهما فيذهبان ويسلان فان اشق اخيرا ذكره في فضل من يقول الله رسول الله فاعني فاحضر المقوم الذي  
 عليها واحضر الشهود فقال المقوم الشهود عليها هذا ذلك برفلان اتعرفون ان يقولون ثم فيقول ان  
 برفلان جاعني بشواجيل وذكر صالح انك تالدا فانا قالوا انهم قضي وشهادته على الذي وان رجلا  
 نسي وشاء تنبيه عابهم فقال انهم اتعرفون فلا تالدا فانا قالوا انهم قضي وشهادته على الذي وان رجلا  
 فيقول ما ينقول المقوم اهاها فيقولون ثم اذا ثبت عند ذلك لم يملك من الشهود في ذلك  
 ولا يملكها ولكن يدعى الخصوم الى الصلوة فلا يزال بهم حتى يصطلي فلا يفتي الشهود ولا ياتي عليهم  
 فكان مناجيا معنفا متحنفا في امره وان الشهود من اخلاط الناس من لا يعرفون في بيته  
 لها لا سرق ولا دار التي اقبل على الذي عليه فقال ما تقول فيهما ان قال ما عرنا الاخير

في الرجل اذا كان في الصلاة  
 وشاء ان يخرج من الصلاة  
 او اذا كان في الصلاة  
 وشاء ان يخرج من الصلاة  
 او اذا كان في الصلاة  
 وشاء ان يخرج من الصلاة

في الرجل اذا كان في الصلاة



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰











[illegible]

کتابخانه  
دانشکده الهیات و معارف اسلامی مشهد

[illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

همه اینها را در یک روز و یک شب در میان خود خواندند و هر کس که میخواست از آنجا بگریخت

[illegible]































Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is written in a cursive style and covers the majority of the page. There are several lines of text that appear to be headings or subheadings, separated by horizontal lines. The ink is dark and the paper is aged and slightly discolored.

Vertical text on the right margin, possibly a library stamp or a reference number. It is written in a smaller, more formal script than the main text.

Handwritten text in Arabic script, continuing the treatise from the previous page. The text is written in a cursive style and covers the majority of the page. There are several lines of text that appear to be headings or subheadings, separated by horizontal lines. The ink is dark and the paper is aged and slightly discolored.







۳۱۸۵ و انکو به او به او بکشید و انکو به او به او بکشید

[illegible]

مهم به نظر می آید و باید از این که در این کتاب هیچ وجهی از این کتاب (نقد)

تفصيل في شرح جواز رد المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 من المذموم من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 المحرم في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 التي لم يرد من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 فانه لو لم يرد من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 مع المذموم من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى او من وجه الدعوى  
 السماع لعدم ترتيبه في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 منع رد المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 البينة ليس في هذا الموضع ميراث فقد فقه البينة في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 لا يتم له قوله في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 مع عدم اقصائها بالكلية ويحتمل في حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 في الرد على علم بل في الوارد من حق الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 كما اذا كان له في الرد وهو الرد المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 عليه ايما راد المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 والقدر الذي يخرج من الدلالة الدالة على جواز رد المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى  
 لا يستلزم ذلك في نفس اوله جواز رد المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى او المثل المذموم من وجه الدعوى



مہاراجا کوکھڑا، دہلی اور اس کی ولایت کے راجاؤں میں (۱۸۴۳ء) جس وقت امرناتھ راجا کوکھڑا نے

ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة في شهر ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ٥٧٠ م  
 في ليلة الاثنين ١٢ ربيع الأول سنة ١٢٠٠ هـ الموافق ٥٧٠ م. وكان مولده في بيت  
 لقطر من البيت الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم في مكة. وكان مولده في  
 بيت من بيوت مكة التي كانت في مكة في ذلك الوقت. وكان مولده في بيت من  
 بيوت مكة التي كانت في مكة في ذلك الوقت. وكان مولده في بيت من بيوت مكة  
 التي كانت في مكة في ذلك الوقت. وكان مولده في بيت من بيوت مكة التي كانت  
 في مكة في ذلك الوقت. وكان مولده في بيت من بيوت مكة التي كانت في مكة  
 في ذلك الوقت. وكان مولده في بيت من بيوت مكة التي كانت في مكة في ذلك  
 الوقت. وكان مولده في بيت من بيوت مكة التي كانت في مكة في ذلك الوقت.

22. 11. 1911



مهم است و انچه در او است از کتب قدیم و کتب جدید است

[illegible]

مردمان و کلمه در این باره از او نقل شده است که در میان ایشان

[illegible]



هم به من در کماله باد و به او در حق و در مشیت و می می شهادت هم

[illegible]

مهر شاه دکن در دهه برادرش کی و لک کتاجی استوار دارد  
سید قاضی امام علی صاحب فرزند

والله اعلم بالصواب

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى، وهو يختلف عن النسخة المطبوعة في بعض الأجزاء.

المتن المكتوب:

والله اعلم بالصواب  
هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة بخط الشيخ محمد باقر المجلسي رحمه الله تعالى، وهو يختلف عن النسخة المطبوعة في بعض الأجزاء.



قسم است که او محله داده به اورنگ کی و در کتب خود می نویسد و اینها را

[illegible]

سم ۶ تا ۱۰ دانه در ۱۰ روز اول بعد از کرمی و دانه مسکین و دانه های عصبانیه است و در ۱۰ روز اول بعد از کرمی و دانه مسکین و دانه های عصبانیه است و در ۱۰ روز اول بعد از کرمی و دانه مسکین و دانه های عصبانیه است

[illegible]

五言古詩















[illegible][illegible]



[illegible][illegible]



















مس. ۱۰۱۰

الصدر المذكور و المقتضا في موهو حذف المصدر مع التيقن في هذا الموضع  
 جرين المستحق ب نيا او غير الموضع فثبت له ب في عدم جريان المستحق ب نيا او انك في كنه موهو الحكم ما وادور  
 الفهم مدار ابرم او ايزم ابرم ب نيا او انك في كنه موهو الحكم ما وادور

ر. ۱۰۱۰. ۱۰۱۰. ۱۰۱۰



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمته والشكر لله على آياته والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء وأكمل الصفياء وعلى آله وأئمة الهدى  
 بلاؤه على علان وحرامه وسداده على عباده الأتقيين والخالفين وبعد ذلك تعلية كافيته  
 تذكير شافية وافية قد علمت على الرخصة العلمية التي في شرح المنفعة التي شققت للشيخ الشهيد السعيد الإمام  
 فؤاد الدينوري رحمه الله تعالى ورحمته وسماه الغوامض والدقائق في الشريعة وبد الشريعة علامة العالم  
 مرشد طوايف الأمم قدوة العلماء الراسخين وزينة الفضلاء المحققين شيخنا الأعظم الشيخ زين الدين قدس سره  
 لطيفه واجزل أكرامه وتشريفه وهذا الشرح مع علومه ومقدماته في طلب أهل الفضل وذو سعة الغاية في  
 وغرضه وإشتماله على عبارات معضلة في شرحه الزمان ولم يأت بظهور التدوير وقابلية من  
 الأساطين والنحول ومضوناهم واجزل ثوابهم وشكر مساعيهم لبیان مجلاته وكشف معضلاته ومع ذلك  
 بقي فيه بعض دقة وكان أيقن واجاز شريفه وفريقه بلغة لم يعثر عليها ولم يعرض له ولم أقصده  
 هذه الوجبة أريد ما ذكره ولا التعرض لما يقتضيه لأن فيه ذكره بلاغا وإنما اقتصر في ذلك على بيان  
 بالبال وناسب الحال فما اغفلوه من مزاج الأحوال وجباها الأصداد وما زاعغ عنه انظار الأبدل وما

هذا الكتاب الاندال من اجاز شريفة وانظار عجيبة وفروع دقيقة بداهة وكشف ما اهلوه من عبارات معضلة  
 على السوسع والطاقة ولم أقصده منها قصد للصفين من ايراد الجواهر والاقوال والجرح والتعديل والنقض  
 على اقول بل اعلام الانوار واواندادي في ملهى ايراد الاسرار الفقهية والزوائد العلمية والادب الشريفة والادب  
 الكلية والمدارك الخفية والشواهد العقلية والاعتبارات الدينية والفروع القديمة والحواشي العرفية  
 والافتات الذوقية والبراهين القاطنة وغرض ذلك على وجه الايجاز والاشارة كما لا يخفى على من جاس خلا  
 تلك الاطوار وذا من لا يدرك تلك القمار وهذا ما علمناه على المجلد الثاني من الشرح المذكور

بعض عنا كذا ومنفعة ولا يصح هنا وانما هو البضع يتم من جامع المفاصل ان استحقاق الاثر  
 بالبيع امر معلوم نعم بالبيع على المنفعة آه وكذا بالحقبة المعونة بالمنفعة وبالوقتية لمنفعة في مقابل عوض  
 نقض في جامع المفاصل صدق المنفعة اتم بناء على معلومية البضع كاقروية ما يذهب عن جميع تلك النقوض بان  
 ملان جليق على اجابة من حيث هو يقتضي تلك منفعة العين بعوض والصلح ونحوه ليس كذلك فتم  
 بقا ليجوز به مما لو عتراه بل انما هو للاشارة لان اتم التمسك لا يتصرف في الاجابة كما لا يخفى ونحوه بل  
 مواضعها ومن لا يصح ولا بد في حمل على الاجابة من قلة بالمنفعة وانما ما ذكره من التعليل فيجعل غيره هو  
 من عبارة المكم بلفظ الاجازاه هو موضوع مخصوص بتلك المنفعة وهو ما اخذ في فهمه وما  
 يذكر الجواب ويقتل بما لا يتبع المنفعة بل يصح ان الاجازة معناه تلك المنفعة فلا يتعلق بها  
 بل يتعلق بالعين ويحمل الجواز بناء على استعمال السكنى في عين الدار واستعمال المنفعة والدار من اجاز  
 لعللة الزوم عليها ونحو المنع من استعمال الجواز في التصور بنفس صبغة الايجاز والقبول دون منعها  
 ثم لا فائدة من اينه ذلك بحسب اصل الوضع وهناك مقدمات مطوية في كلام تركت للظاهر وهو ان  
 استعماله في مثل المنفعة مجاز والمجاز من ذلك في العترة كما لا يخفى ففقه الشريعة وجها في شراح اذا فقه  
 اهل الجرح والوجوه الاخر على ما لا ولا في الفقه المسلول وجها ما انما اعلم الوجوه منها وجرم بذلك  
 وفيما يستلزم الدار شهرا لان قربة الجواز في قوله بعثك سكناء او شح وان من العترة في قوله بعثك  
 هذه الدار على البيع بالمنفعة من جازي الاول فلا يتصور الاشتباه بعبارة الامة نقل العين جلا في الدار  
 في قوله بعثك ذلك الاصل العقل على البيع فيه صريح العين وقوله شهر ليس به جازي الاجازة فلا بد ان يرد  
 نقل العين شهر لان لم يصح ذلك شرعا لظهور عرفا ومنه نقل وجبه قوله ولا يصح المنع وان فروع

المراد من الشرح في بيان ما لا يخفى



لا حاجة الى هذا البند بعد قوله لو فوجئ به في نقل الماشي لكن ذكره مبني على اختياره من ان لا بد في المجاز من قصد العذر  
 من المقتضى مطلقا في القصد المجتزئ لجميع الاغراض وفيه ما فيه ثم ان يادبر ان علم انه لو فوجئ به الاجابة  
 بقصد البيع اعلم ان اجابة العين اما في ذلك لبقاء العين بعد هاء او في اقل من ذلك وعلى الاول  
 اما يكون له فائدة اخرى غير المنفعة كالتحقق في الرق او لا فلا يصح البيع في الاخير لانه عيب وسفر ويصح في  
 الاولين لان كان لا يتقاضي بها في الحاضر فندبر واما استيفاء من قوله ولو اوجبهما البيع في بطلان الاجابة  
 لو كانت البيع كما تبطل لو سبقها ولا قوى الحق مع الثقات ومحل ما في المتن على الغالب من عدم الظاهر  
 فتم فان كان هو المستاجر او هل يثبت له الخيار لا قوى نعم مع جهل بالايجارة اما الغيبه لها  
 لان وكيل هو المستاجر وهو لا يعلم باجارتها فلا يصح بعد العلم والذكر اما مع علمه فلا خيار كما لو كان المستاجر  
 غير المستاجر ولا فرق مع جهل بين وقوع الشراء بغير التوقيف لتلك العين مسلوقة المنفعة او بغيرها  
 لها ما على الاخير فالضرورة والعين فاحش فيثبت الخيار لمجهل بالمال واما على الاول فربما يشترط ان  
 لا يمر من حيث التفت ولا عين كما هو المزمع ولا من حيث عدم قبض العين وعدم الانتفاع بها لا ان العرض  
 كون المشتري هو المستاجر فالعين مبهمة يتقضي بها فلا وجه للفتي بخلاف ما لو كان المشتري غير المستاجر  
 فانه يتقضي بعدم الانتفاع وعدم قبض العين مدة الاجارة وفيه ان المشتري اما رغب في الشراء ودفع  
 الثمن باذنه العين ليملك منافعتها مجتمعة بالايجارة ولم يحصل غرضه فلا يصح لذلك اذ لو علم بالايجارة  
 لم يشترها وهذا الخيار فوقي صبر لا يقتضاه المدة اي مبرر عن الانتفاع بالعين فلا يتقضي بها حتى  
 تنقضي المدة اذ المراد منه عن قبض العين وهذا انما لا بد له ان كان الاجارة منافية لقبض العين والمنع  
 عدم خياره وانما يتم وكان حاله ما لو كان البيع ولم يكن ذاهلا عن الاجارة ولحكم اما مع القول بعدمها  
 او غيرته والظن بانه بالبيع تبطل الاجارة ويملك المنافع فلا يبعد بثوق الخيار وعدم لزوم التصريح  
 بالايجارة لا خلاف المذهب وهو القدر ولو تارة في الجهل بالحكم او التيسار فان لم يكن ذلك فلا  
 يصح وان لم يكن قبل منه بمهينة وكذا الجهر بالايجارة مائة المنفعة الى المايح ولو قيد البيع بشارة الاجارة  
 فلو توفرت المنفعة ملك البايع والمشتري نظر من حيث هو وكذا في ملك البايع حين البيع فيبيع العين  
 الاستقال للمشتري كما لو لم يقع اجاره ومن عدم قصد البايع نقلها اليهم ولا قصد المشتري مع عدم  
 والعقد مبيع القصد ولعل الاجابة قريب فيكون البايع فتم ولم يمنع ذلك من تجهيل الثمن اذ لم يمنع القصد

عن الانتفاع بالعين او عن قبضها او اطلاقه يشمل الوفق والمشتري المبيع باذن المستاجر او بدون حيث يمكن والبيع  
 يقبض ويصح على الاجابة مع العلم بان قبض العين يصير ايضا تباخر قبضها فلا يباخر بسببه الثمن لانه لو كان  
 البيع سلفا او الثمن ينسب فانه يجب تجهيل الثمن في الاول والثمن في الثاني واما في صوت الثمن بالايجارة وعده  
 الفسخ فيجب وجوب تجهيل دفع الثمن لانه مع ثبوت خياره وعدم اختياره الفسخ ما كان له العالم بالايجارة في الرضا  
 بتاخر قبض المبيع وذلك لا يمنع من تجهيل الثمن لما لا يتحمل لعدم وثاقه في قبض المبيع فيندفع الثمن في  
 لانه ما تباع كان على كون العين مع المنفعة وانما يتقضي حاله بعد العلم بالايجارة وعده الفسخ اختيارا لغير  
 مسلوقة المنفعة اما الرضا بتسليم الثمن فلا بد ولا يبدل مقتضى اجالة البراءة وما دل على وجوب لتناقص  
 في البيع هو عدم اوجوب كمن مقتضى ملك البايع الثمن وجوب دفع المبرر حاله من ذلك ما لو امكن التمسك  
 بالقليل وبقي ما عداه على القاعدة ثم ان لا بد من قبض وجوب تجهيل الثمن في كل من لم يملك قبض المبيع  
 عين ثانيا لا لكان كما لو كان اذن المستاجر او لم يمنع القبض من جهة او فانه لا يكون في يد المورع البايع فلا يجب دفع  
 الثمن من قبض المبيع فقط وعند المستاجر انما يتم هذا مع عدم اختصاص الانتفاع بالعين المستاجر بان  
 لا يقي الاجارة على المنفعة خاصة ان يمكن للمستاجر ان يورع العين لغيره لاستحقاقه منفعة ثم انما لو شتر  
 في عقد انتفاع بنفسه بالعين الفسخ الاجارة بعد ذلك المستاجر كما لو شتره شخص الفسخ منه الوجه فلو ان  
 المورع في كل المثل فانه يتقضي الاجارة مع ان العقد من قبل المستاجر لعدم وصول المنفعة التي هي اجارة  
 المورع فلا يفتى المورع المورع الا وهو الاجارة فتم فالأقرب جواز الفسخ لكل من اراد ان يورع بثبوته  
 المورع لا ضرر عليه ولم يفسخ المستاجر فان قيل بقاءه من ثمن العين كان يوجب المستاجر بالاجابة في كل من  
 فانه ما قلنا من عدم من الدفء بما في ذلك الطريق فافهم الفسخ انما لان العقد عليه التمسك به دون  
 الفسخ فلو اوفى ان المنفعة من سلوكها فيها هو معنى الفسخ او يورع المورع له المنفعة من الا بالفسخ وهذا قد تم  
 ان المورع العذر عموم العين المورع وغيرهما اما هو من نوعها وددان اختصاص العذر بالعين المورع  
 كما في بطلان الاجارة او بثبوت الخيار فيها فلا اثر له العذر فيه وان اراد المورع عموم العين و  
 المستاجر وددان ثبوته في العين كافي في الحكم ولا اثر لضم المستاجر اليه والتم ان المراد عموم المستاجر في  
 من الاحتياط فانه يشترط عدم صلوح العين للانتفاع اصدرون ما لو احتل احد بالمستاجر فانه لا يوجب  
 تعين عن الانتفاع راسا ولعل اقرب بنية الفسخ بالنسبة الى المورع نفسه اذ لا طعن احد في ان يفسخ

في البيع  
 المستاجر  
 المستاجر  
 المستاجر



إلى المسافر بعد موت المظالم ولا غيره فيه وصيغة الوقت تقتضي  
 يمنع من صحة الاجارة فان قبل اذنه على التسليم شرط في صحة الاجارة وهو متفق  
 ورعا وهو غير معلوم والعلم بالملك على التسليم شرط في صحة الاجارة وربما لا ياذن الشريك في قبض العين  
 قلنا ان يذم الشريك فيه ومع عدم اذنه يرفع الحكم فيجبره عليه او ياذن له اكم ولعل فستمنع من  
 اجارة المشاع لغير الشريك الى ما ذكرناه من عدم العلم بالملكية على التسليم وقد ظهر جوابه ومع ذلك لا يتم ذلك  
 الا مع علم المالك اما لو اخذ المالك واجر لبعض ملكه مشاعا فلا يجرى فيه وجه المنع واما الاجارة  
 للشريك فلا مانع منها انما الادب للعدوى في اختصاص المقتضى والتعدي بمحال العمل والتمويه لمحال العمل  
 والقبض اسكال قد تفرغ في باب الودعة بحق القابض لما كان اذن المالك في القبض لا يستلزم دفع  
 ومن ثم تضمن التسليم بالتسليم على المضمون زاد قوله بحق القابض لئلا يفتقر بالتسليم بالتسليم على القابض  
 لما كان بلذ المالك مع استحقاق القابض له من حيث توقف الاستحقاق عليه لم يثبت على المسافر ضمان بالتسليم  
 بخلاف المقبوض بالتسليم فان قبضه ليس بالاستحقاق فمقتضى الحق القابض يمكن نقله بالاذن وتلفه  
 بالمقبوض فيكون الباع مضمنا في وطء الفسار يقتضي عدم الفرق بين توقف استيفاء المنفعة على  
 العين وعدمه كاللذبة للحال فلا ضمان على الثاني ايضا ولعل العين في يد المسافر بعد قبضها باذن المالك مع  
 ان قبضها ليس على وجه الاستحقاق فتعيل الشاخص من المذموم الا ان في لنا استحقاق المسافر من قبضها  
 كان قبض العين باستحقاق ولذا توقف الانتفاع على قبضها فتملك هذا معنى على ان المراد بحق القابض  
 حق الانتفاع والتم من قبل الحكم على الوصف واذا تعلق الحق القابض استحقاق القبض فلا يتم التعيل  
 كما ذكرنا ثم ان قبض العين بمعنى بقائها في يد المسافر بعد استيفاء تمام المنفعة المستحق او بعد انقضاء  
 المدة المضمونة ليس على وجه الاستحقاق ولا يستلزم بعد طلب المالك بل لا تمنع في دفع الباع فاذا تلف  
 في ضمان مع ان التعيل لا يشمله الذم الا ان يرد كون ابتداء القبض بحق ثم ان لو قبض العين قبل  
 حصول من استحقاق الانتفاع فلفظ ضمان مع ان القبض ليس باستحقاق ولا يتوابع في المسألة  
 باسكاله العين من ضمان وامانة غيره وبعد ما قبل طلب المالك هذا في غير مال المولى عليه اما  
 لو كان العين لوجه مكره وجب ردوا على الوكيل فورا بعد انقضاء مدة الاجارة او بعد استيفاء المنفعة  
 الذم بطلب الوكيل وكذا لو كان الوكيل عليه في اثناء المدة او بعد ما فاته في احوال المالك شرعية

بيد المسافر ثم انه قد وقع التسليم فيما تولى بالودعة لانه لا يجب رد الامانة المالكه الا مع طلب المالك ان امكنه  
 لانقضاء المدة المأذون فيها ومقتضاها وجوب رد العين الموجهة بنام مدة الاجارة ولو بد من طلب المالك  
 كيف كان لا فرق في جميع ذلك بين العين الموجهة وما يبدل الاجارة من مال المسافر فانه ايضا يجب رد المدة  
 مع طلب المالك على قول الشافعي ولا يضمن الا بالاعتدال والتعدي مدة مضبوطة فلا حظا لغيره دون  
 ذكر المدة اضم بطلان بطلان بطلان بوقت ما يحق في الواقع كيوم غير معين اما لو قبله بزمان معين  
 في الواقع غير معلوم للمسافر والموجر كدوم الحاجم ونحو المطر والثلج في الصحراء وغيره لا يضمن من دونه  
 لغير التعدي انما هو اصل العقد اما في الشرط المذكور فيه فلا فتنه فقول مضبوط لا يدل على اعتبار العلم  
 بالمدة وان كانت معتدلة في الواقع ولو قبله بدخل الشئ او البتة ومثلا مع جمل بوقته فاولى بالحق  
 ومقتضى الاجارة فان مقتضاها كون العين امانة لا يضمن بغيرها بل تعد او تقرب وقد يقال  
 ان ذلك مقتضى اسم العقد مطلقا فلا يبط مع الشرط ومثل ذلك ما لو شرط عدم القاتل مع القاتل  
 او تقرب والبطان هنا اقوى لان العقد او التقرب من سبب ايمان شرعا فشرع بخلاف ذلك  
 كشرط عدم الاث في النكاح الدائم ليس للوكيل والوصي اى لا يجوز لهما الاشتراط ولا يفسد شرطهما  
 ويظهر من عدم ترتب ثمة الشرط وهو الضميمة والشك الثاني لان الحق لا يدل على بعد عدم ترتب  
 ثمة عليه فلو شرط الوكيل او الوصي الجوار للمدة والاخر فسد العقد مع عدم اذن الموكل ونحوه وعدم  
 اجازة مال الفاسد الشرط بل لا يربطه فروع التراضي على العقد الملتزم ولم يقع تمام قصد لم يقع ومما  
 لم يقصد والعقد ربا بغيره للفساد اما الوكيل او الوصي لنفسه او للموكل والموكل عليه وقع من اذنه  
 كان فصولا لا يشك الا مع عدم اجازة الموكل او الوصي له بل يمكن بعد اذن الموكل العقد بفساد  
 الشرط هنا اسكال من حيث ان بطل الشرط موجب لبطلان العقد ومن حيث ان الشرط هنا حق الوكيل  
 او الوصي وهو غير مقصود للموكل وانما يوجب فساد الشرط مظهر العقد لا يعلو الشرط الفاسد  
 مظهر الاملا الطرفين مرتب اليه والفرض عدم رضا الموكل به وعدم مظهر بطلان فساد  
 العقد لان التراضي وقع على العقد المجرد عن الشرط وانما الشرط في العقد فمقتضى ذلك بطلان العقد  
 في الحق ثم ان الوكيل او الوصي ما موجه او مسافر وعلى المدين انما يشترط له ان يفسد او لم يفسد  
 عليه والظن والاخر موجه كان او مسافرا ولا يقع شره في جميع تلك الصور بل هو فاضل



يتوقف على الاجازة والكلام في بطلان العقد مع عدم الاجازة كما ترخص للمشار بالمساج  
لا وجه لبيان ان المتكلم يشمله وغيره من الصور المذكورة والظن من كلام الشك جعل الوكيل من طرف  
الموجر وكذا الوصي وجعل الخيار للطرف الاخر وهو المساجر ووجه التخصيص في الموضوعين غير ظاهري  
فيهم مما ذكرنا من الصور او لا يتم ان المراد ان يشترط الخيار للموجر والمساجر معا فيبطل الاستماله  
على الخيار للمساجر لا من جعل الخيار للموجر ويحتمل ان يراد بالاعمال جعل الخيار لكل من الموجر والمساجر منفردا  
ان مراد التمسك اشتراط الخيار للمساجر او لا كما كان من الموجر والمساجر وفيه بعد لان كان المناسب ان يقال  
او للموجر حتى يكون او للوصي كما انه لو كان المراد بلاحتمال لهما معا كانت النتيجة ان الخيار في الوكيل لا يشترط  
للمساجر لكل منهما فان اردوا يكون للزعماء لعل الشك على كلام المتكلم على المساجر لان المتكلم في عدم جواز اشتراط  
الخيار انما هو شرط الخيار لانه يستلزم ان يقرر على الوكيل ونحوه حيث يبيع المساجر بخلاف شرطه لئلا  
فانه لا ضرر فيه على وفيه ان المقرر يتحقق مع شرطه للموجر حيث يكون الوكيل عن المساجر مع ان المراد من كلام  
المتكلم في التمسك بمعنى ترتيب الاثر على الفسخ لا يجوز وفيه الفسخ فيستوى فيه شرط الخيار للموجر والمساجر  
كان الوكيل للموجر والمساجر وان جعل الوكيل شرط الخيار لنفسه لم يجوز فلا يختص عدم الجواز بصوت  
جعله للمساجر فتم حيث يفسر اذا اراد ان يظن لهذا العقد قابلية الالتماس ان يكون فيه اشارة الى ان المراد  
بقوله المتكلم في التمسك عدم الجواز اي ليس للوكيل والوصي شرط الخيار المترتب عليه الاثر وهو الفسخ فان  
عبارة المتكلم في الجواز وهو لا يستلزم عدم ترتيب الاثر مع ان المقصود هو الثاني لا الاول فذلك  
بما عليه بقوله حيث ان الامور الاذن او احتمال اختصاص اذن بالوكيل وظهور الغبطة بالوصي كما يشهد  
قول الشك لا بد من اذن في الوكالة ويحتمل عموم اذن للوكيل والوصي بناء على صحة اذن السابق  
على العقد لا اذن له وهو المستلزم بالاجازة فلا يقل خاص بالوكيل ولا يظهر للموجر والوصي ظهور الغبطة فلا  
يتصور في الوكيل اذ ليس له شرط الخيار ولو بيع الغبطة للمم لا ان يكون وكيله على خاص وهو  
الغبطة في الخيار فيبيع الى اذن فتم او ظهور الغبطة في الفسخ الظاهر لعل الطرف بالاذن والغبطة  
لا الغبطة فقط والشارع من عبارة المتكلم هو اذن والغبطة في شرط الخيار لان المذكور في الفسخ  
البيع من شرط الخيار في المشتري ان يبيع ان يكون ذلك ولعل مراد الشك انما يجوز اشتراط الخيار مع  
غبطة في الفسخ حال العقد فاما غبطة فيه حين العقد باذنه شرطه لا بد منه فيكون المراد بالمشتري

شرط الخيار لا جواز الفسخ حتى يلزم كونه منقطعاً لكن يرد ان المعبر به جواز اشتراط الخيار وظهور الغبطة  
حال العقد لا ظهور الغبطة في الفسخ كما اذ مع ظهورها حين العقد لا وجه لاقبال العقد لانه غير ملحق  
الا على فرض عقد هو وجود المصلحة في اقباع صورة العقد لا انتقاله بالعين في بعض المدة دون بعض ففسخ  
في البعض الاخر مع عدم امكان الاجازة في المدة المطلوبة خاصة لعدم رضا الطرف الاخر به موجب ان الوصي  
او مساجرا وليس ذلك غشا العلم الاخر بالخيار وجواز فسخ الوصي متى شاء لكن هذا انما يتحقق في صوت جعل الخيار  
للموجر للطرف الاخر مع ان تخصيص شرط الخيار بالمساجر باق عن ذلك والحق ان يمكن فرض ظهور الغبطة  
في الفسخ حين العقد مع جعل الخيار للطرف الاخر فتم لكن الغالب السابغ في شرط الخيار انما هو احتساب الغبطة  
في الفسخ حين العقد فان حصلت بعد ذلك فسخ ولا فلا فسخ فيقبل ظهور الغبطة بالخيار او لا وكيف كان  
لا بد من بطلان الطرف في كلام الشك بالغبطة الا بالاذن لان الكلام في شرط الخيار وانه لا يجوز للوكيل الا اذن  
الوكيل ولا اذن في الخيار لا يقتضي اذن في الفسخ كما ان اذن في الفسخ لا يوجب اذن في الخيار والآن  
في يتوقف الفسخ على الخيار فلا اذن فيه فلو جاز اذن في اشتراطه للزعماء وبالمثل فبانه الشك هذا لا يخفى  
عن تصور واضطراب فتم حيث يشترطها في شرط الفسخ بناه بل انما قال فتم او وصفاً او وصفاً عين او  
المفقه واخبرنا في اننا لم للمفقه الا بوصفها الا بشهادة العاين ولا بوصفها كالايجازة او الامانة فلا بد  
من وصف المفقه او ان كانت متعددة في العاين لا يخفى انه قد خصص في التبيين مع وجاهة المفقه كالم يعلم بما  
مقتضى منفصله ويجب دفع المنفصل للموجر ولو قبل العاين او قبض العاين الموجرة ولو الفسخ الاجازة ينبغي ان  
يبدون الاقتناع او العمل بسقط الاجرة وانما المنفصل للموجر او لا بل ولا التمسك بالقبض والبيع  
فله وانما انما الغاية اه انما في الاجرة المقتبسة في حين العقد دون الاجرة البقية وبما التمسك في ذلك قبل  
التسليم في اجرة المقتبسة في الوضار المساجر فتم فلما فان الموجر من جعل الفسخ مع الملك لا بد منه وان  
كانت على عمل الفسخ ان لا يبرر عليه وانما الرق فيدخل في العين الموجرة فلا بد منه من تسليم الاجرة بقضيه  
لا فرق بين ام الولد والوقت الخاص وغيرهما في الوقت العام نظروا لو كانت الاجرة منفعة عين فلا بد  
من تسليمها بالتسليم العين الموجرة ولو كانت على عمل وجب التسليم في تسليمها لعدم تعيين المقياس وفيه  
اشارة بان المقياس يفسر داخل في الاجرة وفيه من افسد ما وافق مقتضى العمل به وفيه انه لا وجه  
للابتداء في التسليم مع تعاقبه لان المقياس في الاجرة وفيه ان المقياس في الاجرة في



كان قوله العلة البعض بفريقه تختار المساجير بين الفسخ في الجميع وفي البعض خاتمه وعدم الفسخ اصلا  
وقد ظهر حكمه في الحاشية لا يشترط وقبل استحقاق الفسخ اه ان اريد الفسخ في الباقي لم يجز اجرة مثلاً  
عمل بل يشترط في الباقي اجرة المثل لكن لا وجب لجعل من مقابل القول بالفسخ  
الباقي وخيار الفسخ فيه وبالحال لا يخفى بلامه هنا من تصور الحق ان المساجر تختار في الماضي بين الفسخ  
اجرة مثلاً والاجارة فعليه المستحق بالتبعية ولما بالتبعية الى الباقي فيبطل الاجارة بنفسها وما ذكره الله من  
خيار الفسخ في الباقي فذلك كالتحريم ولا يثبت وجهه اتم والاوسد اجرة لا يخفى ما فيه ان خارج الوقت  
خارج عن مقتضى العقد ما وقع عليه فلا وجب استحقاق المستحق بالعمل في خارج الوقت ان لم يورث  
ضعفه فلا يجوز مع العمل بعينه في المثل لكن لو اجر نفسه بعينه ليل هل يقع الاجارة باحله او يثنى  
محرمه خاصة وجهاً الظاهر لعدم استحقاق المساجر الا قبل منفقة الليل حتى يبطل الاجارة غايته  
الامر ان لو ضعف عن العمل في النهار سقطت اجرة المستحق بحساب نقصان العمل ومنه انما يضاف  
للمعجم من استيفاء المساجر تمام حقه ثم ومن جاز عمل بعينه اه لا يخفى ضعف الوجه الثاني وهو  
من الضرف في حق الغير لعدم استحقاق المستحق جميع منافعه نعم لو استوجر جميعه اجرة ذلك  
يجز في المملوك كذا ذكره ان منافعه برمتها للمولا ومثل عمل مملوك غيره كذلك لا يثبت في الحر  
بل من ذلك المولى ولو باجوز وفي محله ذلك العمل لو كان عقداً او ايقاعاً وجهاً فتم اتان  
بعقد اجارة لا فرق بين كون الاجارة الثانية مطلقة من جهة الوقت والمباشرة او من احد هما وانما  
من الجهتين فاقام مع العمل الثاني في وقت الاولى يترتب عليه ما ذكره بتخيير المساجر اه وكل  
بتخيير او عمل الاجير لنفسه او لم يعمل شيئاً بين فسخ الاجارة والرجوع عليه باجرة المثل لزمه المثل  
اه في نظر اذا الغرض من الاجارة هو اسوا عمل من الاجارة والرجوع عليه باجرة المثل لغرض المنافع التي  
وقع عليها العقد وبعضها وارث في جواز الفسخ في الكل مع العمل في البعض المستحق ببعض  
الصفقة فثبت فيه اجرة المثل ومن المستحق نعم لو فسخ في الباقي خاصة اجرة شئ من بعض المستحق في الباقي  
فتم ان مع عمل البعض بتخيير بين امور ثلثة فسخ الجميع فعليه اجرة المثل البعض وفي الباقي خاصة  
فعليه من المستحق بالتبعية وعدم الفسخ في شئ فبطل كل المستحق في اجرة مثل الباقي في فسخ العقد  
الطارق واجازته لا يخفى على ملائمة لفظ الفسخ هنا اه انما ياسب مع صحة العقد وقوله

ولا يخفى من ابدون الاجارة والاولى ابداله بالقرن بان يقر بتخيير في رد العقد الطارئ ان الرد واجازة انما  
يتم مع ثبوت الاجارة الثانية بنوع ما تعلق به الا في اقامه مع تعلقه بصفة او مثله فلا اثر لاجازته ولا رده بعد  
استحالة تلك المنفعة كما لا يخفى وفيه نظر لان الاجارة الثانية مانعة من حقه منافية له فلا رده واجازة كما  
نعم يرد مع اجارة تبطل الاجارة الاولى فلا وجه لفرضها هنا ومنه يعلم ما في قوله اذا المنفعة مملوكة  
لان لا يتم الا في بعض الغرض كما عرفت عن المدة الثانية هذا لا يتم الا اذا وقع الاجارة الثانية على ضد  
ما وقع عليه الاولى او مثله من اوجه مع زيادة اجرة مثل الثانية من اجرة مثل الثانية وعدم اجارة الثانية  
تماما مع الثانية او التفضيل فلا يتم وقوله لا تخافه العمل المستحق اه انما يتم في الضد والمثل لان العمل  
فيها غير مستحق له ولا يتم في نوع الاجارة الاولى من اجله لان اجرة مثل ما عمل المساجر الثاني بصفة العمل المستحق  
له فيكون اجرة مثل المدة الثانية قيمة ما يستحقه من العمل ينبغي من ذلك هذا هو اختلاف ابي حنيفة في القول  
بما عدا الاجارة ان كان العمل الثاني مثل ما وقع عليه الاجارة الاولى او ضده تعين الرجوع على الاجير ولا تخيير  
وانما يتم التخيير مع كون نوع ما تعلق به الاولى في فسخها باحت جليلاً طويلاً قد اوردنا ما في كتابنا في  
الاجارة وان اجارة بقت للمستحق فيه ان لا يتم هذا الا اذا وقعت اجارة الثانية على عين ما وقع عليه الاولى  
نوعاً تاماً او وقعت على ضده او مثله فلا معنى للاجارة لعدم استحقاقه تلك المنفعة قوله بين اجارة اه انما  
يتم وان العمل غير متعلق بالاجارة نوعاً لا اذا كان ضده او مثله بل الاجارة لا يخفى فلا يملك فرضه بدق  
الفسخ وان عمل بتبرعاً وان العمل تمامه اجرة اقل من قبله اجرة فاما اجرة فاما فسخه ما وقع عليه الاجارة  
او مثله مع المساجر على الاجير بزيادة اجرة مثل العمل الثاني بفسخ عقد نفسه فلا رجوع للاجير ولا على من  
عمله بتبرعاً وان كان تمامه اجرة بشئ وسواء عمل بالاجارة ام لا انما لا بد من فسخه وانما المساجر فالت  
ذلك العمل غير مستحق له وان كان تمامه اجرة وكان عين ما وقع عليه الاجارة نوعاً مع ايضاً باجرة مثل المدة  
التي كان ازيد من اجرة مثل العمل المتبرع به وباجرة مثله ذلك العمل انما لا بد من اجرة مثل المدة  
الثانية او مساوية لها ويرجع باجرته كان على الاجير بل ان لا رجوع له عليه بزيادة اجرة مثل العمل  
اجرة ما كان من المدة لعدم استحقاقه عليه ذلك العمل فتم ولا رجوع للاجير بشئ على من عمل به  
مع جهل بالعمل الغرض منه واقدامه على التبرع وان شاء المساجر يرجع بغير اجرة مثل العمل المتبرع به  
خاصة دون الزيادة على من عمل به بتبرعاً مع جهل به بل لا يجب لافسخ اجارة نفسه سواء كان غرضه



ام جاهلا وسواء استحق المساجر اجرة مثل العمل ام اجرة مثل المدة الفاتية ويجمع المساجر على الاجرة  
على اجرة مثل العمل حيث يثبت زيادة ولا يرجع للاجبر بما على من عمل له مطعما كان او جاهلا ويرجع  
على من عمل له بترعا بما غرمه المساجر على الاجبر مع جملة بالمال لانه مغرور من الاجبر كما انه لا يرجع للاجبر  
عليه بما اغترمه للمستاجر اما مع علم من عمله بترعا بالمال ففي رجوعه على الاجبر بما اغترمه ويرجع الاجبر  
عليه حيث يغرم او العدم وجهان والا قول لان المتبرع له هو المستوفى بالمنفعة المحلولة له لغرضه ولا غرض  
ولا جبر للفقير ولا بهان المباشر فلو من السبب مع عدم الغرور فان قلنا ان قران الضمان على الاجبر لا  
يرجع هو عليه بما غرم ويرجع على من عمل له بترعا حيث يغرم وان قلنا فإذ كان له كان لا أثر بالعكس  
والظاهر ان قران الضمان على من عمل له لانه المستوفى بالمنفعة الغير من دون غرور هذا مع الاختيار اما مع الجبر  
ولا كراهة فالقران على الاجبر كمال الجمل وبالمجمل حيث كان العمل ضلما وقع عليه الاجارة او مثله لا يرجع  
للمساجر على من عمل له بترعا بشئ مع الجهل او العلم وانما يرجع باجرة مثل المدة الفاتية على الاجبر طاعة  
سواء كان العمل قبال اجرة ام لا وفي جميع الصور يرجع الاجبر على المساجر بالمستحق وما في قولنا ان كان  
العمل قبال اجرة وقوله يجزيه ولو اكره الاجبر على العمل استحق المساجر الرجوع عليه باجرة مثل العمل لو كان  
من نوع يتعلق الاجارة ولا يرجع له على الاجبر ولو كان العمل ضلما او مثله يرجع الاجبر عليه باجرة مثل  
دون المساجر فم والافلاشي اما لو كان للكراد ان لم يكن العمل قبال اجرة لم يقع قوله فلا شئ لما عرفت  
من وجوب الرجوع على الاجبر باجرة مثل العمل الاول وفي معناه عمله لنفسه اى ان كان العمل قبال اجرة فحق  
بأن يفتح عقد نفسه فلا شئ له على الاجبر وبين الرجوع على الاجبر باجرة مثل العمل ويعلم ما فيه مما ترفأت  
مقتضاه انه لا يرجع له عليه باجرة المثل اى لم يكن العمل قبال اجرة عادة ولحق ان له باجرة مثل المدة  
الفاتية وكذا لو كان العاقد ما وقع عليه الاجارة او مثله او غيره وكان اجرة اقل من اجرة مثل المدة الفاتية  
اما لو كانا زيدا منها او مساوية لها فيرجع عليه باجرة مثل العمل وكيف كان يتحقق الاجبر المستحق في الاجارة  
حيث لا يفتح ولو جار شيئا من المباحة اه لو كان الاجارة على تلك الجاهة اسكل الامر في الشئ المحال  
هل هو للاجبر او المساجر مع ثبوت الاجبر التملك لنفسه من حيث ان المتفعة الخاصة في ذلك الوقت  
لخاص مملوكة للمساجر ومن حيث له الملك في الجاهة موقوف على ثبوت التملك والغرض ان لم ينف  
للمساجر بل لنفسه وقد امتنع في القواعد بالاول فاخرج عليه المساجر باجرة المثل ويؤمله

ما تقدم

ما تقدم في الحج اه ان العمل المذكور في الحج موقوف على ثبوتها ومن ثم يعرف الاجارة الى قولنا سنة الاجارة اللهم الا ان يثبت  
وزيرة في الحج المذكور بانها اذا استوجب عليه فذلك وما ذكره او طأه اقول انما الاحتياط في الغرور والمساغة  
الى الاجارة المطلقة اما جبر الاجارة المترتب على الفورية بالناخير عن مدة يمكن فيها العمل فليس باحوط لاقتضائه  
سقوط الاجارة وهو احوط للموجر لا للمستاجر وهذا التستر قبل اقفاء الفورية التوقيت والا فلا يثبت ثم ان الاجارة  
بما يثبت على الفورية من بطلان الاجارة الثانية عدم ثبوت الفورية لثلاثين بطلان الاجارة وسقوط ما ثبت لها  
من البعثة كما لا يخفى ومنه ان في القول بان ما ذكره احوط ليس بسديد فتم متى يمكن الانتفاع فيها القاء  
هذا في الاجارة المطلقة اى الخالية عن المدة اما الموقوفة فلا بد في استقرار الاجرة فيها من مضي جميع المدة وان  
زادت عن مدة فمكن الانتفاع فيها ولا يكفي في ثبوتها مضي مقدارها كما لا يخفى في العبارة لا تخ من قصور قوله  
فيما بعد حتى انقضت المدة او مضت مدة اقرب الى الصواب من هذه العبارة والمراد بمعنى مدة يمكن فيها الانتفاع  
قابلية العين للانتفاع في المدة ولا يعتبر مكن المستاجر من الانتفاع بها فيها فيستقر الاجرة مع مضي المدة وان  
لم يكن من الانتفاع لما مر من قول المصنف وعذر المستاجر لا يبطلها لكن هذا القاية مع تعيين المدة في العقد  
بلفظه فالظاهر ان عدم مانع من استقرار الاجرة بمعنى مدة يمكن فيها الانتفاع من ولو طرأ المنع المنع من  
الشئ او من الوجوه او من المساجر او الاجرة وعلى التناذر او ما خلف او غيره وما ذكره من جواز النسخ خاص بالنسخ  
بالمنع من الله تعالى او الموحى او الاجرة مع بقاء العين صالحة للانتفاع ومع تلف العين من  
الله بنسخ الاجارة بنفسها ولو شرط عدم الانتفاع بالتلف او عدم خيار بالمانع بطل الشرط لنا  
مقتضى العقد ومع التلف بفعل المستاجر يستقر الاجرة مضافا الى ضمان العين ومع كونه من الوجوه يثبت  
الخيار بين النسخ واجرة المثل ثم ان جمع ما ذكره خاص بالتعيين العين والمدة اما مع اطلاق العين بعين المدة  
الا فلا يعقل عروضا للمانع قبل القبض اللهم الا مع اخضرار ما عند الموحى في عين واحدة مع عروضا للمانع  
فيها فحق النسخ واما مع اطلاق المدة بتعيين العين ولا فلا وجه للنسخ لعدم ضيق الوقت اللهم الا مع الضيق  
بالقبض ثم ان مع تعيين المدة والعين وتعيين المدة خاصة لا وجه للنسخ الى زوال المانع بل ينسخ الاجارة  
بغض المدة من دون توقف على نسخ نعم للمستاجر فسخ العقد بالقبض الى المدة الفاتية وعدم دفع المستحق كاله  
عدم النسخ ومطالبة المانع باجرة المثل فتم لان العين قبل القبض لا يربط المضمون قبل القبض في  
الاجارة انما هو المنفعة لا العين وانما يضمن العين ثم ان ضمان العين والمنفعة قبل القبض ليس



من بعد القبض فلا وجه للنظر في ثبوت الارش بل لا ريب في ثبوته ولا بطلت اى اصل الاجارة اى اهدم في  
ابتداء المدة او تبطل في المدة الباقية خاصة لو اهدم في اثنائها لان المعينة منه لا تخفى انما يسقط خيار  
الفسخ في العيب انما هو التصرف الواقع بعد العيب والخيار لا ما حصل قبل حدوثه والعيب هنا حادث بعد القبض  
في بعض المنفعة لان الفرض حدوثه في المنفعة الباقية بعد استيفاء بعضها فالمتعارف وقع قبل العيب هو  
غير مسقط للخيار والحادث بعده وانما المسقط له ما يحدث بعد ثبوت الخيار والعيب فان راد الشئ بقوله لان  
المعتبر ما ذكرناه فهو حسن ولذا راد ما يظن من كلامه من ان المسقط للخيار انما هو ما يتعلق من التصرف  
بالمنفعة المعيبة وهناك يتعلق بالتصرف بما قبل المنفعة الصحيحة خاصة وبالحمل المنفعة حادثه شئنا  
فتينا فمميز لهما عيان متعددة والمتصرف انما يسقط الخيار مط اذا تعلق بالخبر المعيب ويسقط فيما  
تعلق بالتصرف به خاصة دون ما يتعلق به والتصرف هناك يتعلق بالباقي بل بالماضي فلا يسقط الخيار  
في الباقي ورد عليه ان هذا الفرق يحكم والذي مترج به هو غيره في باب البيع اى التصرف في بعض المبيع يسقط  
للخيار في الجميع بعد حدوث العيب سواء كان ما تصرف به معيبا ايضا او صحيحا فتم ويتجوز ان يقال ان  
ان ما دل عليه النص هو التمسك من استعمال الاجرة بلا مقاطعة واقل مراتبه الكراهة وانما استحباب المقاطعة فيه  
على ان ذلك المذكور مستحب لا دليل له غيره وفيه كلام في الاصول ثم ان الكراهة خاصة باستعماله بدون مقاطعة  
فيتعلق بالمساجير فلا كراهة في عمل الاجرة فلا يتعلق الكراهة بالاجرة ولا باجرة ولا بما يصل الى المسافر  
من العمل فتم ثم استحباب المقاطعة انما هو في الاجارة المعاطاة اما الاصل الاجارة فلا يصح بدون مقاطعة  
مورد النص وان كان هو الاجرة لان التعديل بعد العموم وشمول العين الموقوفة لا يجزئ فيه ولا  
على ما ذكره الاصحاب من عدم وجوب دفع الاجرة في عمل الجبر بعد العمل لا قبله واذا النص وان شمل الاجرة الترتيب لكن  
لا بد من حمله على الرق بمنزلة العين الموقوفة يجب دفع اجرة عند قبضه عوضا عن تلف ماله فانما  
من تلفه بفعله ومن قبل الله نعم وان كان استغفار غيره بالاول وقوله بناء على ضمان الصانع اه معناه على الاخير  
بناء على القول بضمانه ما يثبت ببله بغير فعله فانه قول في المسئلة وفيه خلاف الامع اللهم له هذا لا يتم  
الا في صورة البينة على التفريط والتكول عن التامين لاني صورة التلف مبهمة لعدم معنى للتأمين في التمسك بالانعام  
بالعمل في التلف ولا فلا اسكال في المنع نعم لا اسكال فيه انما الاسكال فيما لو دفعه الى غيره فعمله فيه  
الغير اجرة او غيرها ولا ريب في ضمان وعدم الاجرة على مالك العين ولا يرجع للاجر عليه شئ لعدم وفائه

معلق

بمقتضى العقد ولا يرجع عليه من عمل فيها العلم بدفعه ولا ريب في رجوع العامل على الاجر باجره مثل  
العمل مع الجمل وعدم التبرع للغرور منه الامع العلم بالحال العلم بالعدوان وعمله ظاهرا عامدا فلا حرج له  
ولا اجرة عليه ومع التبرع الامر ط وجواز اجارة لا ينافي في انما في اشتراط اذن المالك اقول كيف لا  
ينافيه والقدرة على التسليم شرط في صحة الاجارة اجماعا وكذا العلم بالقدرة حين الاجارة ولا يجزئ ذلك  
لا ضمان عدم اذن المالك وعدم امكان الدفع الى الحاكم مع تعدد جميع ذلك لا معنى للتسلط على التصرف  
كما ذكره بل يجب الحكم بنفسه لفقد شرط صحته وهو القدرة على التسليم كما طرح به وهو غيره وفيه نظر لان  
المراد في المساجير الاول الاجارة الاولى والقدرة على التسليم في الاجارة الاولى حاصلة وانما لا تحصل في الاجارة  
الثانية وليس المراد فسخها وانما المراد فسخ الاجرة الثانية ففي جواز بيعه لانه ويجوز الوفاء  
بما اوعد واستبدان المالك والمرافعة الى الحاكم وكما طرح الحاكم مع عدم اذن المالك كما ينبغي من فسخ  
ولا يستبدان منه مع تعدد استبدان المالك او يسلطه على الفسخ اى يسلط المسافر الاول على فسخ الاجارة  
الاولى او الثانية او تسلط المسافر الثاني على فسخ الاجارة الثانية والاولى وان صح كل من الوجهين فلا يصح  
على الوجهين الاخرين بل يفتخ العقد بنفسه لما مر من فقدان شرطه الذي هو القدرة على التسليم والعلم بالقدرة  
انما هو لادلة فسخ الاجرة لا لادلة الاجارة الثانية خصوصا اذا كان المتقبل نعمة فانه لا يملك على جاز تسليمه الى غير التمتع  
ولو كان غايانا ومع كونه غايانا اسكال والظن عدم الجواز لانه تفريط في العين وهي امانة يده بضمها بالتفريط نقص  
العين للمرابحة النفس الحادث بعد يوم التفريط واما النقص الثابت في جميع حدوث زيادة بعد ذلك فيغير مقتضى  
انما يضمن الزيادة على القول باعتبار قيمته يوم التفريط واما على اعتبارها يوما التلف فلا كلام في ضمان  
الزيادة الثانية يوم التفريط او قبل باعتبار قيمته والعبارة غير شاملة لجميع الاقسام ولو قال لا ريب في ضمان  
اعلى القيم يوم التفريط الى يوم التلف كان اولى على المالك انما لم يقل على الموضع لان المالك اعلم من اذالم  
مالك العين والموجر بما ملك المنفعة خاصة كالمسافر والموصى بالمنفعة ويجوز اسقاط المنفعة المظن  
لكن يترتب الاجرة لعدم انصاف في الاجارة كانه باسقاط الاجرة لا يسقط استيفاء المنفعة ولو كان صغيرا او  
عبدا منه اقول بذكره في كتاب العقب عدم ضمان الصغير بالعقب لا عينا ولا منفعة لو تلف باقعة من الله بلا خلا  
اما لو كان يسير كمنع الحقة ودفع الحائط ففي ضمانه فلو ان الشئ من ثمنه فسخا لم هذا ايضا من حكمه غريب  
فلا بد من مفهوم الاجارة لا يخفى انه لم يقع الخصم وجوب ما يتوقف عليه توفيق المنفعة على الوجهين لاجل وجوبه



والا يتعلق للصوري فلا يمنع اعني التعلق على امر حاصل من العقد مع العلم بصحته كما لو كان كذا وكذا  
طلعت الشمس مع العلم بطلوعها حين العقد او كان ذلك الكتاب ملكي وكلت في معبره كما يشترط بغير  
العقد كل يعتبر تعيين الوكيل والوكيل وما وكل فيه فلو كان ذلك شخصاً في كذا او طلاقاً او غيرهما او ان  
وكيل حراً في فعل معين او ان وكيل في امر ما لم يتصل لفعل دليل الصحة وعدم انصراف الاطلاق الى مثل ذلك  
فمن وفي صحة التصرف فيه شائع لان الظاهر من ثبوت الاذن الضمني وفافا والخلاف فيما هو في جواز  
بغيره او عدم جواز مع ان المصنف تروى جواز التصرف وعدمه على بقاء الاذن الضمني وثبوته او عدمه  
من ثبوت الاذن الضمني والله امر زائد على الوكالة فالجواز التصرف مع بطلان الوكالة ومن  
بعده وان الوكالة ليست الا الاذن منع من جواز مع بطلانها كما ينشأ كلام الشافعي في توجيه الوجهين فمن  
كون الفاسد بمثل ذلك اي بالتعلق على الشرط او الصفة ومثله شرط العوض المذكور المحجوز  
في الوكالة كما ذكره وانما هذا الفاسد لا يمنع كون الفاسد بغير ذلك لا يثبت الاذن ويجزم التصرف بعد  
فساد العقد كما لو كانت العين المتعلقة بالوكالة مستحقة للغير وكان وقت من البيع والمجنون او السفه  
ذلك والسرف في كل شئ من التصرف بغير الاذن فمن وان الوكالة ليست امر زائداً على الاذن الحق ان الوكالة  
نوع خاص من الاذن ومطابق الاذن اعم منها وانما الوكالة اذن مع عقد فذلك لا ينفك الاذن عنها وبوجود  
بذاتها كالاذن في الاكل والشرب ونحو ذلك وان لم ينفك الوكالة عن الاذن كما لا يخفى وكذلك الاذن في الشئ  
بالفرض وشاهد الحال فانه يجوز التصرف به وليس وكالة قطعا والخاتمة وان جاز التصرف بذلك الا ان يثبت  
حقه على امان المالك فبطلان بطلانه وكذا الزوجه والعقد قد بان لزوجه والمولى لها في امر وقد بان  
ففي الاول ينفك الاذن بالطلاق والعقد بان الشك فان قيل الظاهر لا وجود له بدون فرد منه بان تنفاه فلي  
فان الاذن قد خص بالتعلق بما مر خاص كما هو الغرض وليس ما قبله على اطلاقه غايه الامر وجوده مع العقد  
وبدون اخرى والحق انتفاء الاذن بطلان الوكالة لان انتفاء المقتد بفقد فيه ولا اذن في الوكالة مقتد  
عامة الوكالة بدون وقوعها لا يحق له كالعقد المشروط بشرط فاسد فانه يفسد بفساده ومن ثم  
يسقط الواجب الوقت بفوات وقته وكذا لا يبقى الجواز بعد فتح الوجوب ومن هذا يفسد فساد قوله  
الاخص اعم من عدم الاعم فمن فاعلم ان الاذن في التصرف في مال الاذن انما اذن في التصرف في الاذن بان يعود  
نفعها اليها واذن في تصرف يعود نفعه الى الماذون والاول هو الوكالة الا انهم يفتوا ان الوكالة لا توثق

الاجارة وانما ادعى الوجوب من باب المصلحة فلا يرتبط ما ذكره الشافعي والصواب منع التوقف اذ لم يثبت وجوب  
وانشاء المنفعة مع العلم بالوجوب حتى يجب عليه مقدما ما ادعى ما يتوقف عليه توفيق المنفعة بل يقول بما يجب عليه انما كانت  
لا يتوقف عليه استيفائها على هذا عين من الوجوب او منفعة اخرى غير ما يتعلق بالاجارة فلا وجوب بدون ذلك  
يجب عليه مقدما ما ادعى على الكاتب مع هذا المشاير القرباس والمداد والفلم لا بد منه فلا يجب عليه  
بشي من ذلك الا اصاله لا يتقاضي من باب المصلحة ومنه عليه القرباس والغرام والقيام والوضع والحمل والتدوير  
العلم الا مع استقرار عادة بذلك فيجب لذلك يجب اذهاها لعلها لا يخفى ان ما اوجبه الضم على الوجوب  
من الاعيان اعم مما يلزم اذهاها الا اذهاها في القيد والغرام والقيام ونحو ذلك فلا وجه للخصيص بما يجب  
اذهاها فمن لتلا بطلان الاستانة او انما الوكالة في بعض من بعض استانة في التصرف بالثبات بالتسليم  
الموكل وانما الثبات للعوض وهو فعل الوكيل فاعلم احداث ولا يثبت الاستانة اقول سيجري في كتابها  
بان الوصاية استانة الموصى غيره في التصرف وهو ينافي ما ذكره هنا والحق ما ذكره في الوصايا فان كان  
الوكالة والوصاية استانة في التصرف كان كل ما احداث ولا يثبت وسلطنة والوصاية بما يكون استانة  
في الوكالة كالوصي على الصغير ونحوه ولجميع بين كلامي الشافعي في الموضعين ان الوصاية ولا يثبت استانة فانه  
لعدم قبوله الغرض ما دام على قدره على العمل بالوصية بخلاف الوكالة فاعلم ولا يثبت فاقصده واستانة غير ثابته  
والوكيل يتبع محض الموكل لغيره متى شاء فكان لا يثبت له اسم وبالحكمة الغرض هو الاستقلال وعدمه فقول  
انه لا استانة في الوصاية فظنوه الى استقلال الوصي في الوكالة وتعرفها فيما بان في الاستانة نظر منه الى ان  
استانة في الجملة فمن وسبغ ترجم عند قول المصنف ولا تقبل فيها اي في الوكالة شهادته الشافعي بان الوكالة  
فاذا استانة في الحفظ خاصة ترد عليه ما لو كان المال في بيت ما كره في شخص حفظها في موضعها  
بدون وضع يد عليه فانما استانة في الحفظ مع انه ليس رديعه كما مترجم به المحقق الثاني في باب الوصاية  
من جامع المقاصد اذ المعبر فيها وضع اليد عليها بل هو وكالة في الحفظ كما مترجم به المحقق المذكور فيجوز  
ينقص تعريف الوكالة ايضا ما اذا استانة في التصرف فمن ولا يستجاب ولا استجاب يعني ان اجاب الوكالة هو  
الاجاب الواقع بعد الاستجاب وليس المراد ما هو الظاهر المشاير من ان اجابة الاستجاب مع الاجابة لا يخفى  
لكون الاجابة استجابا كما لا يخفى وبشرط فيها التحريم وجه الاشتراط ان التعلق بين العقد الذي  
هو لا نشاء وانما المانع من صحة العقود المتعلقة بالحق وهو التعلق على امر غير واقع وان كان يحقق الوصي



عن تلك الموكل وأما على القول بأن الإجازة نافذة فينبطل عقد الفضولي بعقد الوكيل قبل الإجازة فلا اثر  
للإجازة بعده أما لو أجاز الموكل قبل فعل الوكيل بطلت الوكالة فلا يقع من الوكيل العقد بعد الإجازة  
فم وقد تحقق متعلق الوكالة بخرم الوكيل فينبطل به فليزوم من تحقق التوكيل وعدم تحقق الوكالة  
وانتفاؤها باعتبار حصول متعلقها كما لو وكل أحد المشايخ بالآخر وغيره في الالتزام بالبيع و  
اسقاط الخيار فانه بسقط بخرم ذلك فلا يتحقق الوكالة لذلك الوكيل على الرضا بالبيع ولا فرق  
في بطلانها بالخرم وبفعل متعلقها بين علم الوكيل بذلك وعدمه كالموكل ونحوه لا كالغزل وكان يتطل  
الوكالة بفعل الوكيل ما وكل فيه وبفعل الاجنبي له حيث يقع فعله منه وكل يتطل بطله من الله تعالى  
او من رضى وبفعل الوكيل والاجنبي ما ينافيها فلا وجه للاختصاص على فعل الموكل متعلق الوكالة او متعلق  
والوكالة الوكالة اما في البيع والشراء وعلى التقديرين اما بعبء الموكل المثل او بعبء وكيف  
كان اما بريد في البيع والشراء عن مثل المثل او ما عساه او ينقص فان زيد له ان يدع ما حمله في البيع  
يجوز البيع به ويبيع بما عساه له لكن يجوز بيعه بالثابت ان لم يتم قرينة على خلافه كما ياتي ولا يجوز البيع بانقص مما  
عساه له وان ساوى مثل المثل او زاد عليه وان اطلق في البيع وجب عليه البيع بالثابت عن مثل المثل مع  
البذل اتفاقا ولا يجب طلب الثابت عنه والبيع فيه بل يجوز البيع بمثل المثل مع وجود البذل لا زبد ولا  
يجوز البيع بانقص عن مثل المثل وفي الشراء مع تعيين الثمن يجوز الشراء بانقص منه لا بازيد لكن لا يجب  
ولن يذل الثمن الا ان يقوم قرينة على خصوص الشراء بما عساه فلا يجوز بانقص ومع طمحين الشراء بمثل  
المثل لا بازيد ويجب بانقص مع البذل اتفاقا ولا يجب طلبه ان تناولت وكالة له اي تناولت الوكالة  
لبيع بالخيار لنفسه ويحتمل ان يرد تناولها لنفسه وفيه ان الوكالة في جعل الخيار لنفسه يستلزم جواز بيع  
له ولا يتوقف على اذن جديد اذ لو توقف على الاذن لم يكن الخيار للوكيل بل للموكل فم يقتضيه ثمن  
المثل حال الاموال ان كان في جانب البيع صحيح اما ان كان في جانب الثمن فلا لان التمسك في الشراء  
انفع من الحال واعبط الله الا ان يستلزم ذلك زيادة من التمسك على الحال او بما في عدم التمكن منه  
عند الحمول ففضولي انما يكون فضوليا لو فعل ما لا يشمل الاذن صريحا ولا في فلو عين مضافا  
للمثل فباع بانقص وعين مضافا للبيع فباع بازيد لا يكون فضوليا بل داخل في الوكالة بطريق آخر  
وفي الحقيقة ليس هذا محالنا الاستنباط فيها اجمع المراد الاستنباط في التمسك والفصل والتمسك والاستنباط

في المثل

في فعل الوكيل ومسح اعطافه بتمسك الموكل لا يعد توكيلا حقيقيا ان اريد انه ليس توكيلا في جميع احوال  
الوضوح حتى التمسك او في الغسل اعضاء الوكيل فحسن وان اريد انه ليس توكيلا اخص فم اذ لا يرد بالوكالة له سوى  
الاستنباط في التقريف وهو هنا حاصله واتما ذكره من ان صحة استنباط المجنون يقتضي عدم كونه وكالة فيه  
انه لا مانع من توكيل المجنون فم لا يعتد فيه البلوغ والعقل كحل شي ونحوه وسياق في كتاب الجعالة  
انه يصلح من القبي العمل بعمل وان في المجنون وجهان فلا بد من كمال المتعافدين لا بد من بقاءه بما عساه  
فيه البلوغ والعقل من التقريف اما غير كماله فم لا دليل على عدم صحته وكالتها فيه فم اوفي الحجج  
المندوب عطف على ابيه من المندوب اي كصلوة الطواف في الحج المندوب وليس عطف على قوله فيها كما  
وقع في بعض الحاشي فانه هو اذ ليس الكلام هنا في الاستنباط في الحج بل في الصلوة المندوبة وان جوب  
اي بالشروع في الحج والتلبس باجرامه او بالاجازة كصلوة الزيادة هذا مع الاستنباط في اصل الزيادة  
طافا فاستنباط الاستنباط في صلواتها اما مع الاستنباط في صلواتها خاصة مع مباشرة نفسها بنفسه للزيادة  
فشكل وكذا الكلام في قوله كصلوة الطواف المندوب فانه مع الاستنباط في اصل الطواف لا اشكال في  
استنباطها الاستنباط في صلوة اما في الاستنباط في صلوة خاصة مع مباشرة الطواف فاشكال والجماع  
مطلقة في الموضوعين من كمال المتعافدين به ويشترط في الوكيل التعيين فلو قلنا ذلك كل من فعل ذلك او  
لاحد شخصين او اشخاص بطلت كصلوات الاطلاق الى التعيين فم فيما ليس له مباشرة اطلاق  
يشمل المثل والرد ونحوها من سبابا سبابا كونه المحجور في الجملة قبل المحجور لا الوكيل فان المحجور قد يكون  
معه من جميع الوجوه في الاموال وغيرها مع اذن الولي وعلمه كما في العتي والمجنون وقد يقتضيه بالمال  
في التمسك والفلس ومع ذلك يختص المحجور فيها بصورة عدم اذن الولي والغرض في التقريف ويصح معه  
لكن في الفلس اقل من محجور نفسه اذ محجور خاص بما له حال التمسك ويجوز له التمسك في الذمة ولو يدون اذ  
الغرض بعدا يتعلق به المحجورين والتسليم ليس له الشراء في الذمة الا باذن الولي والماول محجور عليه مع عدم الامع  
اذن الولي في الطلاق ونحوه فيجوز بدونه فم ان المحجور على النوا مختلفة والمحجور المرد المظنر كما محجور على الصبي  
او كالفلس والتسليم فم ومن سبابا المحجور من الموثق فانه محجور وعند جماعة عن التقريفات المحجورة الزيادة عن  
الثالث المقتضى بالورثة فلا يقع التوكيل فيها بل لا يقع لاحد محجور ولا مريض التوكيل في الوصية بغير الثالث لان محجور  
فيما عساه اى في نوعه وهو الاموال لا في شخصه وهو في الامع الاذن من جهة الاستنباط منه انه محجور